ملخص تنفيذي

نحو ترسيخ إسرائيل يهودية يمينية استيطانية، وتوجه لفرض الحلّ الأحادي

هنيدة غانم

تأثر المشهد الإسرائيلي عام ٢٠١٥ بمجموعة من الأحداث والعوامل الداخلية والإقليمية المترابطة والمتشابكة، والتي تركت أثرها على تفاعلاته الداخلية ووجهته المستقبلية. يقف على رأس هذه الأحداث تشكيل بنيامين نتنياهو حكومته الرابعة بالاستناد إلى ائتلاف الأحزاب اليمينية الاستيطانية الدينية، وتصاعد سعي تيارات اليمين الجديد لنزع شرعية معارضي الاحتلال، والهبة الفلسطينية المستمرة، وتقاطع هذه الأحداث مع استمرار التحولات الإقليمية العميقة، والتحلل المستمر للخارطة الجيو-استراتيجية القديمة، وعدم وضوح الخارطة المقبلة.

وتعكس آخر التطورات التي يتناولها التقرير، بالتفصيل في فصوله المختلفة حصيلة التحولات البنيوية والسوسيولوجية العميقة التي تشهدها إسرائيل منذ عدة سنوات، والتي كنا فصلناها في تقاريرنا السابقة حول التحول المثابر للمجتمع الإسرائيلي نحو مجتمع أكثر يمينية وتدينا وتصاعد هيمنة اليمين [١] الجديد وقيمه السياسية على المشهد العام.

وفي هذا السياق، اتسم عام ٢٠١٥ بشكل خاص بمساعي حكومة نتنياهو الرابعة وتيارات اليمين الجديد بالاستمرار في ما سبق من خطوات وإجراءات تهدف إلى حسم وترسيخ هوية إسرائيل كدولة قومية يهودية يمينية استيطانية بالتوازي مع فرض حل أحادي على الفلسطينيين . وتجري عملية الترسيخ بالأساس عبر ثلاثة محاور أساسية هي:

أولا، محور المواطنة– القومية من خلال ضبط حيّز المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل؛
ثانيا، المحور الثقافي– المدني (civic) من خلال ضبط مساحات العمل وحريته المُتاحة والخطاب الممكن مع التيارات العلمانية– اليسارية في المجتمع اليهودي.
ثالثا، المحور الاستيطاني– السياسي من خلال ضبط العلاقة مع المستوطنات/ الأراضي المحتلة.

وتساهم تفاعلات الممارسات السياسية لترسيخ الهوية اليمينية اليهودية الاستيطانية للدولة على أرض الواقع، في تبلور ثقافة فاشية وقومية شوفينية في داخل إسرائيل مقابل بروز أبارتهايد عسكري استيطاني في الأراضي الفلسطينية في طريق فرض الحلّ الأحادي.

١. إسرائيل ٢٠١٥: دولة يهودية يمينية استيطانية

تمرّ إسرائيل منذ عدة سنوات بتحولات داخلية بنيوية تؤثر على مستقبلها وشكل هويتها السوسيو– قومية وإدارتها للصراع مع الشعب الفلسطيني. وقد فصلنا هذه التحولات في تقرير «مدار» السابق الذي ركز على صعود ما اصطلحنا على تسميته «إسرائيل الثالثة»، أي إسرائيل اليمينية – الاستيطانية والأكثر تدينا. واستعرضنا التغيرات التاريخية والاجتماعية والديمغرافية، وتغير بنية النخب التي أسهمت في صعود «إسرائيل الثالثة»، والآثار السياسية لهذه التغيرات خاصة من حيث تعزيز الاستيطان ونخر القيم الديمقراطية في مؤسسات الدولة، والاتجاه نحو تبني قيم تعلي من اليهودية القبلية، مقابل قيم المواطنة الليبرالية.

وقد أثبتت المستجدات والتفاعلات الداخلية التي شهدتها إسرائيل عام ٢٠١٥ وبداية هذا العام ثبات سيرورة التغير هذه، ومثابرة التحول باتجاه ترسيخ هوية الدولة كدولة قومية يهودية واستيطانية.

تجلت عملية الترسيخ هذه بشكل واضح مقابل ثلاثة محاور: محور المواطنة – القومية، والمحور الثقافي– المدني والمحور السياسي– الاستيطاني، حيث يتم ترسيخ المشروع الاستيطاني كجزء من الإجماع الوطني والحيز السيادي الفعلي. ويسهم في تعزيز هذه التحولات التي تقودها حكومة نتنياهو بمساندة اليمين الجديد والاقتصاد القوي والمستقر في إسرائيل، وذلك رغم بعض التذبذبات التي شهدها عام ٢٠١٥، وكذا الظروف الإقليمية العاصفة وتفتت دول عربية محورية وتحلل التهديدات التي شكلتها مسبقا[٢] وعجز المجتمع الدولي عن إنهاء الاحتلال والانقسام الفلسطيني، وعدم وجود بديل فلسطيني فاعل.

جاء تشكيل حكومة نتنياهو الرابعة التي أدت اليمين الدستورية في ١٧ أيار ٢٠١٦ ليعزز

السيرورات المستمرة وليدعم ترسيخ إسرائيل اليمينة الاستيطانية اليهودية، حيث تضم حكومة نتنياهو خمسة أحزاب يمينية وحريدية واستيطانية، هي: الليكود (٣٠ مقعدًا)؛ حزب «كلنا» برئاسة موشيه كحلون (١٠ مقاعد)؛ حزب «البيت اليهودي» (٨ مقاعد)؛ حزب شاس (٧ مقاعد)؛ حزب يهدوت هتوراة (٦ مقاعد). ومع انقضاء عام على تشكيلها، تظهر تقسيمات الوظائف المفتاحية فيها وأداء وزرائها مدى انغماسها في تثبيت تغييرات بنيوية لترسيخ الهوية اليهودية اليمينية الاستيطانية، سواء أكان تشريعيا أم مؤسساتيا أم ثقافيا أم سياسيا. فقد تم تنصيب أييلت شاكيد من «البيت اليهودي» لوزارة العدل، وميري ريغف لوزارة الثقافة، ونفتالي بينيت لوزارة التربية والتعليم، وموشيه يعلون لوزارة الدفاع، وتسيبي حوطوبيلي كنائبة لوزير الخارجية، وكلّها شخصيات تحمل افكارا يمينية متطرفة واستيطانية. بالإضافة إلى ذلك تم تنصيب شخصيات من خلفيات دينية استيطانية ويمينية في وظائف مفتاحية في الدولة خاصة في المجال الأمني، كتعيين روني الشيخ قائدا عاما للشرطة، ويأتي ذلك على خلفية استمرار التغير في تركيبة مؤسسات أساسية كالجيش، حيث حل معتمر القلنسوة (الصهيونية – الدينية) مكان ابن الكيبوتس الإشكنازي الطليعي الذي هيمن على الجيش سابقا،[٣] إذ أصبح معتمرو هذه القبعات يشكلون اليوم حوالى ٢٠٪ من الضباط بمستوى قائد سرية، ناهيك عن أن ٦٢٪ من شبان المستوطنات يتجندون للوحدات «القتالية»[٤] في مقابل انخفاض مستمر لتمثيل الشرائح الإشكنازية العلمانية العمالية الكلاسيكية من أبناء مؤسسي الدولة.

ولا تقتصر التغيرات على الشرائح النخبوية على المستوى الداخلي بل تتقاطع مع تغييرات في القماشة الإنسانية للدبلوماسية الإسرائيلية عبر تنصيب شخصيات معروفة بمواقفها المتطرفة ولا تتصف «بالكياسة الدبلوماسية»، وهو ما يعني أن التحول نحو قيم اليمين موجه للرأي العالمي أيضا. فقد قام نتنياهو بتعيين داني دانون مُمثلا لإسرائيل في الأمم المتحدة، وهو معروف بمواقفه المعارضة لحل الدولتين وتوجهاته العنصرية. وقام بتعيين دوري غولد، لمنصب مدير عام وزارة الخارجية، وهو معروف بمواقفه اليمينية المحافظة والمتدينة،[٥] وتعيين تسيبي حوطوبيلي نائبة لوزير الخارجية وهي مستوطنة، ومعروفة بأنها أحد أقطاب الليكود الذين يؤمنون بأرض إسرائيل الكبرى، وتعيين رون ديرمر[٦] مستشار نتنياهو السابق سفيرا لإسرائيل في الولايات المتحدة، وهو أحد المسؤولين عن الأزمة الدبلوماسية بين البلدين في تخطيطه لخطاب نتنياهو في الكونغرس العام الماضي، وطرح اسم داني دايان مدير عام مجلس المستوطنات السابق سفيرا في البرازيل، ونيّة نتنياهو تعيين فياما نيرنشطاين سفيرة لإسرائيل في إيطاليا، وهي يهودية إيطالية وكانت مقربة من اليمين الإيطالي في مكتب رئيس الحكومة.[٧]

تتوازى هذه التغييرات على مستوى النخب، مع تغييرات على صعيد التشريعات

والقوانين. وتظهر متابعة التشـــريعات والقوانين المطروحة في الكنيست الإسرائيلي تزايدا مســـتمرا في التشريعات التي تسهل عملية ترسيخ هوية إسرائيل اليهودية اليمينية، وذلك منذ انتخاب حكومة نتنياهو الثانية في ٢٠٠٩، حيث ســـنت عدة قوانين تستهدف بحسب جمعية حقوق المواطن «الديمقراطية الإسرائيلية» ومن بينها المساس بقيم حقوق الإنسان، مثل المســـاواة وحرية التعبير والاحتجاج والتنظيم، والمســـاس بمؤسســـات الديمقراطية مثل الســـلطة القضائية والمؤسسة الأكاديمية ووســـائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، والمساس بالفرد ومنظمات حقوق الإنسان.

وجـــرى تجديد تعديل قانون المواطنة، الذي يمنع لم شـــمل عائلات فيها أحد الزوجين يحمل الجنســـية الإســـرائيلية والآخر من الضفة أو القطاع أو دول عربية. وإقرار قانون الإطعام القسري للأسرى المضربين عن الطعام، وقانون إعفاء توثيق التحقيق مع الأسرى، وتمرير قانون يوسع العقوبة على من يلقون حجارة باتجاه قوات الاحتلال، وقانون ملاحقة المنظمـــات الحقوقيـــة التي توثق ممارســـات جيش الاحتلال والمســـتوطنين، وقانون يمنع المحكمة العليا من إلغاء قوانين ســـنها الكنيست وتتناقض مع قوانين أساس، التي تعتبر دســـتورية في إسرائيل، إضافة بالطبع إلى «قانون النكبة» الذي يمنع إحياء ذكرى النكبة ويفرض عقوبات على مؤسسات تحيي هذه الذكرى.[٨]

وكما أشـــرنا فإن عملية هندسة الحيز العام وتثبيت وترســـيخ الهوية اليهودية القومية الاستيطانية تتم بالأساس مقابل ترسيم الحدود مع المحاور التالية:

١,١ محور المواطنة - القومية:

تشـــهد إسرائيل منذ عدة سنوات ســـيرورة مثابرة لترسيخ هويتها كدولة قومية يهودية ويأتي هذا أساســـا من أجل (ومن خلال) حســـم العلاقة مع الفلســـطينيين، في إسرائيل وترســـيم حدود المواطنة الممكنة في هذا الإطـــار، في ظل تصعيد خطاب المواطنة الكاملة من قبل الفلسطينيين في إسرائيل. وتجلت هذه السيرورة عام ٢٠١٥ عبر مسار التشريع، وذلك من خلال وضع القوانين والتشريعات التي توضح مساحات العمل السياسي وسقف التغيير المســـموح به بالعمل البرلماني، ونوع الخطاب الممكن، ومن خلال مسار التحريض السياســـي اليميني بزعامة نتنياهو ومشـــاركة زعماء اليمين مثل نفتالي بينيت وأفيغدور ليبرمـــان ووزيرة العدل إيليت شـــاكيد، ووزيرة الثقافة ميري ريغـــف والمنظمات اليمينية الشعبوية والمجتمعية.

وقد بنى نتنياهو نجاحه الانتخابي في انتخابات ٢٠١٥ على التحريض على العرب مع مقولته «العرب يتدفقون إلى صناديق الاقتراع بأعدادهم الكبيرة»، واســـتمر في تبني هذا

الخطاب عبر لغة الوعيد التي استخدمها بعد عملية ديزنغوف التي نفذها نشأت ملحم من قرية عرعرة بقوله «إنه لن يسمح أن تكون دولتان داخل دولة إسرائيل.»[٩]

وتشير التقارير المنشورة لمراكز مختلفة كما يظهر في فصل الفلسطينيون في إسرائيل في هذا التقرير أن عام ٢٠١٥ شـــهد ارتفاعـــا ملحوظا في مظاهر العنصرية والكراهية في إسرائيل، بزيادة بنسبة ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٤. وتزايدت الكراهية بشكل خاص في فتـــرة الانتخابات الأخيرة، في آذار ٢٠١٥. وتظهـــر متابعة مقارنة لخطابات نتنياهو أنه منـــذ توقيع الاتفاق بين إيران ودول مجلس الأمن الدائمة وألمانيا (٥+١) في تموز ٢٠١٥ انتقل من التلويح بالخطر الوجودي من النووي الإيراني إلى رفع علم «الخطر الإســـلامي» وربطه بخطر الإرهاب «الكامن» في الفلســـطينيين في إسرائيل مرة، وفي أراضي الضفة والقطاع مرة أخرى.

وادّعى نتنياهو في هذا السياق أن «أعضاء كنيست عرب يمشون وراء أعلام داعش»،[١٠] وذلك في مســـعى مثابر لنزع الشـــرعية عن ممثليهم. وبالإضافة إلى تبني لغة تحريضية تخوينية، قام نتنياهو وحكومته بخطوتين حاسمتين في إطار خفض سقف العمل السياسي الممكن للعرب في إســـرائيل، أولا من خلال اتخاذ قرار بحظر الحركة الإســـلامية –الشق الشـــمالي، حيث نشـــر القرار في ٢٠١٥/١١/١٥، أي بعد يومين من العمليات الدموية التـــي ضربت باريس وأوقعت حوالى ١٣٠ قتيلا.[١١] وثانيـــا طرح نتنياهو لقانون الإقصاء الذي يقصد منه بشكل خاص أعضاء «التجمع» في الكنيست، حيث أقرت لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست الإســـرائيلي، يوم الإثنين ٢٠١٦/٢/٢٩ مشروع قانون يســـمح بإقالة عضو كنيســـت من دون تحديد فترة إبعاده عن الكنيست في حال أيد ذلك ٩٠ عضو كنيست.[١٢]

علـــى صعيد آخـــر ، وبهدف التحكم بالحيز الثقافي النقدي الفلســـطيني وحدود حريته، طرحت وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميري ريغف قانون «الولاء في الثقافة» الذي يهدف إلى تغيير طريقة تقديم منح وزارة الثقافة بحيث يمكّن هذا التعديل من ســـحب التمويل من جهة تمس بعلـــم الدولة أو أحد رموزها أو تهينهـــا، أو تحرض على العنصرية والعنف والارهاب، وممن يعتبر يوم اســـتقلال إسرائيل يوم حداد أو ينفي كون إســـرائيل دولة يهودية وديمقراطية.[١٣] والمقصود طبعا هو المؤسسات الثقافية العربية، وكان النقاش حول التمويل احتدم على خلفية عرض مسرح الميدان في حيفا لمسرحية «الزمن الموازي» للأسير وليد دقة.[١٤]

تكمن خطورة طرح مشروع قانون الإقصاء لنتنياهو ومشروع قانون الولاء الثقافي لريغف بالإضافة للغة التحريضية المثابرة التي يتبنيانها هما وأقطاب حكومتهما إلى محاولة ترســـيم الحدود بين المواطن الجيد والمواطن الســـيئ بما يذكر بسياســـات إســـرائيل في فترة الحكم

العسكري (١٩٤٨-١٩٦٦)، وإعادة ترسيم العمل السياسي الممكن للمواطن العربي بالانطلاق من قبول مبدئي بهوية الدولة اليهودية القومية وبمواطنته على أساس إقصائه، أو بكلمات أخرى حسم الهوية القومية اليهودية للدولة وإغلاق الباب أمام أي محاولة لتغييرها سياسيا وتشريعيا.

وتنعكس السياسات التحريضية تجاه العرب ومساعي نزع الشرعية عن مواطنتهم في المواقف العامة من العرب في اسرائيل وفي تعمق فكر الترانسفير تجاههم. وبحسب استطلاع يعد الأضخم من نوعه لفحص التوجهات السياسية في إسرائيل، نفذه معهد «بيو» الأميركي في الفترة الممتدة بين تشرين الأول ٢٠١٤ وأيار ٢٠١٥ ، أي قبل اندلاع الهبة الحالية، فإن ما يقرب من نصف الإسرائيليين يريدون طرد العرب أو نقلهم خارج إسرائيل، حيث قال ٤٨ بالمئة من الإسرائيليين اليهود إنهم يوافقون أو يوافقون بقوة على ضرورة طرد العرب أو نقلهم خارج إسرائيل، وقد أيد الطرد ما بين ٥٤ و٧١ في المئة من اليهود الذين يعتبرون أنفسهم متشددين أو متدينين أو محافظين مقارنة بستة وثلاثين في المئة من العلمانيين. [١٥]

١.٢ المحور الثقافي- السياسي

يوضح فصل المشهد الحزبي الداخلي أنه بالتوازي مع محاولات تقليص حيز العمل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وتصعيد التضييق والتحريض عليهم، مقابل التشديد على هوية الدولة القومية اليهودية وقيم الولاء لها، شهد عام ٢٠١٥ مساعيَ حثيثة لضبط الهوية الثقافية والمدنية داخل المجتمع اليهودي للجماعة اليهودية كهوية يمينية. تم ذلك عبر إطلاق مجموعة من الحملات والمبادرات والتشريعات لنزع الشرعية عن الحركات والمنظمات والشخصيات المعارضة للاحتلال، والتشكيك في ولائها للدولة وتمثيلها على حافة الخيانة. ونشرت في هذا الإطار حركة «إم ترتسو» اليمينية في ١٤ كانون الأول ٢٠١٥ تقريرا عنوانه «المدسوسون»[١٦] ضمنته أسماء منظمات إسرائيلية تتلقى الدعم من ممولين خارجيين من أجل «تشويه وجه إسرائيل وتحويل جنود إسرائيل إلى مجرمي حرب».

واتهمت «إم ترتسو» المنظمات التي تشترك بمعارضة الاحتلال بأنها تتلقى أموالا من منظمات معادية لإسرائيل وأخرى فلسطينية عبر تحوير كامل للحقائق. وقد نشرت الحركة صور وأسماء الناشطين في منظمات ضد الاحتلال كحركة «لنكسر الصمت»، وحظيت باهتمام إعلامي وبمساحة تغطية واسعة وبدعم شخصيات سياسية مهمة. وبعد نجاح حملتها هذه أطلقت الحركة حملة «مدسوسون في الثقافة» سعت عبرها كما نشرت إلى «كشف المدسوسين من قبل الصندوق الجديد[١٧] ومنظماته»، وعلى الرغم من أن هذه

الحملة لاقت استنكارا واسعا أدى إلى استقالة مدير المنظمة [١٨] إلا أن هذه الحملة تشي بالأجواء المحيطة بعمل الحركات المعارضة للاحتلال، وتحول عملها إلى مهمة صعبة وسط استقواء الحركات اليمينية واليمين المتطرف. وتزامنت الحملة مع بث تقرير صحافي في القناة الثانية في سياق أحد أهم البرامج الاستقصائية يدعي قيام ناشطين في حركة «تعايش» بتسليم عملاء للأمن الفلسطيني من أجل إعدامهم وهو ما لم يثبت بالطبع، واعتقل اثنان من نشطاء تعايش على خلفية هذا التقرير، لكن الأهم مما جاء في التقرير هو أن إعداده تم عبر تجنيد نشطاء من حركة «حتى هنا- عاد كان» اليمينية، التي تهدف أصلا إلى التجسس على النشطاء ضد الاحتلال ومحاربتهم، ودسهم بين نشطاء تعايش من أجل «كشفهم».[١٩]

ومن أجل تضييق الخناق على الحركات المعارضة للاحتلال، طرح حزب «البيت اليهودي» على جدول أعمال الكنيست، في ٢٠١٥/٠٧/١٣، مشروع «قانون الجمعيات»، وذلك غداة صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية الذي اتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب خلال العدوان على غزة في الصيف الماضي. ويهدف مشروع القانون إلى تضييق الخناق بشكل كبير على منظمات حقوق الإنسان، وخاصة في مجال التمويل، إذ ينص على أن الجمعية التي تحصل على تمويل حكومات أجنبية بمبلغ يزيد عن ٥٠ ألف دولار، سيتم تعريفها «جمعية خارج»، وستلزم بدفع ضريبة تعادل ٣٧٪ من المبلغ. ويلزم مشروع القانون الجمعيات بأن تضع على موقعها الالكتروني وأوراق مراسلاتها الرسمية اسم الدولة التي تمنحها الدعم. كما يطلب اقتراح المشروع من الوزارات والجيش الإسرائيلي الامتناع عن التعاون مع هذه الجمعيات.[٢٠]

وفي ٢٠١٥/١٢/٢٧، صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على هذا الاقتراح، وعلى اقتراح آخر مماثل لعضو الكنيست الياتوف من «إسرائيل بيتنا»، بالإضافة إلى اقتراح قانون حكومي مماثل تقدمت به وزيرة العدل- إيليت شكيد- ووفقه تلزم الجمعيات التي معظم تمويلها من دول أجنبية التصريح بهذا بإصداراتها الرسميّة، ويتوجب على موظفيها أن يعلقوا شارة خاصة في الكنيست وفي كل لقاء يحضره ممثل جمهور.[٢١]

وتتقاطع مشاريع التضييق على المعارضين للاحتلال وإظهارهم كمتطرفين غير موالين، ومشروع الولاء الثقافي لريغف، وغير ذلك من التشريعات، مع واقع إعلامي مجند طوعيا لترويج قيم اليمين وخطاب الولاء للدولة والتحريض ضد الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، وذلك على الرغم من أن اقطاب اليمين يحاولون اتهام الإعلام والصحافة باليسارية.[٢٢] وفيما تعبر صحيفة يسرائيل اليوم وموقع واللا الإخباري عن خط نتنياهو وتدافع عنه، فان جريدة يديعوت المنافسة -وموقعها- على سبيل المثال تسعى لتجاوزهما

مــن اليمين، وكذلك الأمر مع صحيفة معاريف، وتظل هآرتس الصحيفة الوحيدة التي تتبنى خطــا نقديا يدافع عن قيم «ليبرالية» مقابل قيم «القومية الفاشــية» التي تروجها الصحف الأخرى، والتي تغلغلت الى شــرائح كثيرة من المجتمــع كما يوضح الفصل الاجتماعي في هذا التقرير.

١.٣ محور الاستيطان

تتضافر التحولات باتجاه اليمين واليمين المتطرف مع زيادة مستمرة في قوة المستوطنين في الحيز السياســي وفــي مواقع اتخاذ القرار، وذلك منذ إقامــة حكومة نتنياهو الأولى ١٩٩٦. وتنعكس هذه التحولات على مكانة المشروع الاستيطاني الذي تحول من مشروع «إشــكالي» فــي الحيز العام إلى جزء من الإجماع الوطنــي المهيمن، ودخلت قياداته إلى معاقل الحكم، بما في ذلك المحكمة العليا التي يجلس فيها اليوم مســتوطن، وإلى قيادات الجيش والشــرطة، إضافة إلى الحكومة والكنيســت. وتظهر السيرورات المرتبطة بتعاظم قوة المستوطنين وفكرهم أن عملية ضم المستوطنات إلى إسرائيل تجري عمليا على أرض الواقع، من غير أن تعلن رســميا، وأن أي اتفاق مســتقبلي مع الفلسطينيين سينطلق من أرض الواقع بوقائعه التي فرضتها إسرائيل وحددت معالمها وحدودها.

وكنا أشــرنا إلى هــذا التحول في تقرير مــدار ٢٠١٤ وربطناه بالتغيــرات البنيوية والديمغرافية في إســرائيل، حيث يصل عدد المســتوطنين اليوم إلى ١٠٪، من المواطنين اليهود وإلى التديين المســتمر للصهيونية مقابل انكماش قوة العلمانية. كل هذا ناهيك عن أن المســتوطنات تشــكل «بنك مصوتين» مهما لليمين بما في ذلك الليكود. ويبدو أن وجود حاملي الفكر الاســتيطاني على رأس متخذي القرار اليوم يسهم في ترسيخ المستوطنات كجزء من الإجماع، إذ يجلسون في الحكومة ويتبوؤن مناصب حاسمة. فلم تؤد ممارسات جماعات «شبيبة التلال» و«تدفيع الثمن» وغيرهما من الفئات الاستيطانية المتطرفة خاصة بعد حرق عائلة الدوابشة والممارسات الإجرامية[٢٣] إلى زعزعة الإجماع حول المستوطنات، بل إلى تعزيزه إلى حدّ بعيد، وذلك من خلال الحديث عن وجود أعشاب ضارة غير مسؤولة ومتطرفة لا تمثل أغلبية المستوطنين الذين يحافظون على القانون.

وناهيك عن تضمين المســتوطنات كجزء من الإجماع العام، فقد تم الشروع أيضا في مســاعٍ لتبييض البؤر التي أقيمت بدون موافقة رسمية إسرائيلية، إذ ينص البند ٨٤ من اتفاقية الائتلاف بين الليكود و «البيت اليهودي» على إقامة طاقم «مهني» يعمل على تثبيت كافة المباني والأحياء الاســتيطانية التي أقيمت في الضفة (المقصود: البؤر الاستيطانية التي أقامتها عصابات المستوطنين، وعمليا تحويلها إلى مستوطنات ثابتة).

وأشار تقرير لحركة السلام الآن إلى أن حكومة نتنياهو الرابعة بدأت عام ٢٠١٥ ببناء ١٨٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات، ٦٩٪ منها بنيت في مستوطنات معزولة، وأضاف التقرير أنه منذ انتخاب نتنياهو في ٢٠٠٩ بنيت في المستوطنات المعزولة ٧٦٨٣ وحدة سكن شكلت ٦١٪ من مجموع ما بني، ما يوضح الوجهة السياسية للحكومة لفرض وتثبيت الوقائع على الأرض.[٢٤]

تتأسس عملية تضمين المستوطنات في الإجماع وضمها بحكم الأمر الواقع إلى حدود الدولة على تجاهل مطلق لوجود ولرغبات وتطلعات الشعب الفلسطيني، وتعني فعليا تبني «الحل الأحادي» الذي يتم عبره وضع خارطة إسرائيل المستقبلية والعمل وفقها بغض النظر عن تطلعات الطرف الآخر وبلا علاقة مع القرارات والمبادرات الدولية التي يتعرض لها فصل العلاقات الفلسطينية– الإسرائيلية في هذا التقرير.

ويؤكد تقرير منظمة «يش دين» (منظمة متطوعين إسرائيلية لحقوق الإنسان)، الذي صدر في شباط من هذا العام مساعي حكومة إسرائيل هذه، ويشير إلى أن حكومة إسرائيل تبنت، بصورة غير رسمية، مضامين تقرير «لجنة ليفي»، ومؤداها أن الضفة الغربية ليست أرضا محتلة، ولا مانع من إنشاء مستوطنات إسرائيلية على أراضيها!، وتعمل وفق ذلك على أرض الواقع، في ما يتعلق بشرعنة البؤر الاستيطانية «غير القانونية».

ويبيّن تقرير «يش دين» الجديد كيف تتنصل حكومة إسرائيل، خلال السنوات الثلاث الأخيرة بوجه خاص، من جميع التزاماتها وتعهداتها بموجب القوانين والمواثيق الدولية في كل ما يتصل بواجبها، القانوني والسياسي والأخلاقي، في حماية الممتلكات الخاصة للسكان الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة، الخاضعة مباشرة لمنظومة القوانين الإسرائيلية وللسيطرة العسكرية الإسرائيلية، وهي الممتلكات التي يحرّم القانون الدولي المساس بها والتعدي عليها، بل يُلزم بحمايتها والمحافظة عليها.[٢٥]

أنتجت سياسة الاستيطان وانسداد الأفق السياسي واستمرار الاحتلال مع وجود سلطة وطنية تحكم في الأماكن ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، واقعا سياسيا مركبا، يدمج بين أدوات الأبارتهايد من حيث وجود واقع ثنائي ومنظومة قضائية مزدوجة وفصل سكاني مبني على تفاضلية قومية استعمارية، وبين الاستعمار الاستيطاني، من حيث استمرار مشاريع البناء والتوسع وتبييض البؤر الاستيطانية وإحلال المستوطنات على مناطق واسعة من الأرض المحتلة ومساعي تطهير مناطق ج ومنظومة الاحتلال العسكري التي تشكل مظلة السيادة العليا. يجعل هذا التركيب الواقع في الأراضي المحتلة أشد تعقيدا من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بسبب بعده العسكري، وأكثر بشاعة من حيث تمظهره وتعبيراته وممارسته اليومية. ولا يعود هذا التعقيد فقط إلى إغلاق إسرائيل بشكل تام لمساحات المواطنة

للفلسطينيين سواء في دولة مستقلة لهم أو المواطنة في دولة واحدة للجميع عبر الضم، بل بسبب استخدام حجة «الواقع المؤقت» للحكم العسكري، والادعاء بأن هذا الواقع سينتهي فقط مع اتفاق سياسي تقوم بإفشاله والتهرب منه بشكل مثابر من أجل توسيع المشروع الاستيطاني وتغيير الواقع على الأرض ثم تحويل الواقع المستجد إلى «الحل».

يمكن في هذا السياق إدراج تراجع حزب العمل عن حلّ الدولتين، وطرح مشروع جديد للانسحاب الأحادي،[٢٦] أي في سياق الانطواء تحت مظلة الحلول الأحادية، التي يشكل الاستيطان من جهة، والتحول المثابر للمجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف من جهة أخرى رافعتها. فقد صادق مؤتمر حزب العمل الذي عُقد مساء يوم ٧ شباط ٢٠١٦ بالإجماع على خطة أطلق عليها اسم «خطة الانفصال عن الفلسطينيين» سبق أن طرحها رئيس الحزب وتحالف «المعسكر الصهيوني» زعيم المعارضة في الكنيست الإسرائيلي إسحق هيرتسوغ، وتشمل انفصالاً أحاديّ الجانب عن مناطق في الضفة الغربية. ومنذ أن طرح هيرتسوغ هذه الخطة في مؤتمر «معهد أبحاث الأمن القومي» الذي عقد في النصف الثاني من شهر كانون الثاني ٢٠١٦، لا ينفك يؤكد أن الهدف الأول منها هو «الحفاظ على أغلبية يهودية في دولة إسرائيل» و «تعزيز الأمن».

١.٤ إسرائيل ما بين الهبة الشعبية واتجاه فرض «الحل الاحادي»

تشكل مساعي ترسيخ الهوية اليهودية القومية في داخل الخط الأخضر وتحديد سقف مواطنة العرب من جهة، ومن جهة أخرى ترسيخ المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة وضم المستوطنات عمليا إلى إسرائيل بدون إعلان هذا رسميا، تشكل جزءا من الخطوات الأحادية التي تقوم بها إسرائيل باتجاه حسم المستقبل السياسي، وحسم نوع العلاقة مع الفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر.

تتقاطع مقترحات الأحزاب المختلفة لتبني حلول من طرف واحد، سواء كما يطرحها الليكود أو حزب العمل، ناهيك عن أحزاب اليمين الاستيطاني، فعليا مع ما تقوم به إسرائيل على أرض الواقع في سبيل حسم الحل وفق تصورها. على الرغم من قول كثير من المحللين والمراقبين وحتى السياسيين واعتقادنا سابقا أن سياسة نتنياهو تجاه الصراع تندرج تحت عنوان «إدارة الصراع»، إلا أن الممارسات على أرض الواقع والتشريعات والتغييرات البنيوية التي يقودها، تظهر أنه يقوم فعليا وعلى ارض الواقع بتنفيذ حل من طرف واحد، أساسه ضم المستوطنات ومناطق واسعة من مناطق «ج» التي تحتضن حاليا نسبة عالية من مشاريع التوسع الاستيطاني، واعتبار الواقع الفلسطيني الحالي هو الدولة مع تغييرات ما إضافية. وتندرج في هذا السياق الحملة التي تقودها الحكومة الإسرائيلية

ضد القيادة الفلسطينية لتحميلها مسئولية «الانسداد السياسي»، أو الادعاء بانها غير قادرة على الوصول إلى حل، إضافة إلى رفض المبادرات السياسية للحل، وآخرها المبادرة الفرنسية، والتي تطرقنا لها في فصل إسرائيل والمسألة الفلسطينية والتهرب بشكل دائم من المبادرات الدولية.

على الرغم من ذلك، ورغم الخطوات التي يقوم بها نتنياهو من أجل فرض حل أحادي على الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ومساعي ترسيخ يهودية الدولة وإغلاق مساحات العمل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، فإن خطواته هذه يمكن أن تواجه، بسب وجود عاملين، أهمهما العامل الفلسطيني، وقدرته على لعب دور حاسم في تعطيل الحل، وأيضا العامل الدولي الذي يمكن أن يلعب دورا مساندا للفلسطينيين خاصة، كحركة المقاطعة مثلا.

وتظهر الهبة الحالية التي انطلقت في تشرين الأول ٢٠١٥، وبطابعها المميز إلى حدّ بعيد، الدور الذي يمكن أن يلعبه الفلسطيني مقابل محاولات فرض حل أحادي. تتميز الهبة الحالية، خلافا للانتفاضة الأولى والثانية ولصور النضال الفلسطيني في مراحله المختلفة، بطابعها (الفردي) وغير الحزبي، وشكلها غير المنظم، وبتوزع أحداثها في داخل إسرائيل وفي أراضي الضفة الغربية على حدّ سواء، وهو ما يعني أساسا عدم إمكانية التنبؤ بأحداثها وبمنفذي هجماتها وبتطورها. وقد كشفت هذه الهبة بشكلها الحالي عدة أمور مهمة:

١. هشاشة الافتراض الإسرائيلي أنه يمكن الحصول على الأمن في ظل استمرار الاحتلال.
٢. أن إسرائيل غير قادرة على فرض الوضع الذي تريده من طرف واحد، وأن الفلسطيني يمتلك قدرة على التفاعل وتغيير المجريات في هذا السياق نشير بشكل خاص إلى ما حدث في القدس المحتلة خلال الهبة الشعبية، فبعد أن ضمتها إسرائيل وأعلنتها جزءا من عاصمتها الموحدة وشددت على كونها العاصمة الموحدة والأبدية، فإن الهبة الشعبية فيها كشفت عن ركاكة هذا الدمج، وكانت أول خطوات قامت بها إسرائيل لمحاصرة الهبة والتعامل معها في المدينة هو وضع الحواجز على مداخل الأحياء الفلسطينية والتعامل معها كما يتم التعامل مع باقي الأراضي المحتلة، وتشديد نقاط الفصل بينها وبين الأحياء اليهودية، وهو ما يعني الانسحاب فعليا من شعار العاصمة الموحدة. يشار إلى أن الخطوات الإسرائيلية الأمنية في القدس، خاصة وضع الحواجز على مداخل الأحياء العربية وتشديد التفتيش في نقاط التماس أثارت موجة من الانتقادات الداخلية السياسية، كما خرجت عدة صحف بعناوين أن نتنياهو يقسم القدس وهو فعليا ما كان على الأرض.

٣. أبرزت الأحداث اليومية فشل إخفاء الفلسطينيين خلف جدار الفصل وتحويل الاحتلال إلى غير مرئي، فقد أعادت الأحداث الفلسطيني إلى قلب المشهد الإسرائيلي، كمشكلة يجب التعامل معها.

٤. تعـذر القضاء على الهبة بالطرق العسـكرية التقليدية، إذ إن آليـات القمع والمراقبة والتحكم المختلفة ليست قادرة عن التنبؤ بمن وأين وكيف سيكون الحدث، وذلك بسبب الطابع الفردي للهبة وكونها غير منظمة وخارج الأطر الحزبية التقليدية.

٥. إن قمع إسـرائيل المثابر والمتراكم للمقاومة الفلسـطينية المؤطرة والحزبية وتصفيتها للقيادات الفلسـطينية ثم مسـاعيها تجميد السـلطة على دورها الحالي وفرض الحل الأحادي الذي تضع ملامحه، لا يأخذ بعين الاعتبار أن المقاومة في حال انهيار الأطر وعدم وجود حل، قادرة على التجدد وإعادة التشـكل في دوائر أخرى وبأشكال جديدة لا تنفع معها أدوات القمع التقليدية، بل إن «عدم مأسستها» وتذررها يحولها إلى غير قابلة للاحتواء.

بالإضافة إلى ما كشـفته الهبة من أن الحل الأحادي يمكن أن يعطل فلسـطينيا- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العامل الدولي المسـاند والمرتبط بشـكل خاص بتصاعد نجاحات حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات (BDS) وتزايد عزلة إسرائيل .

فإلى جانب قرار الاتحاد الأوروبي وسم منتجات المستوطنات الذي أثار زوبعة من الغضب الإسرائيلي كما يوضح ذلك فصل علاقات إسرائيل الخارجية، استمرت حركة المقاطعة لإسرائيل في العام الماضي في العمل ومراكمة الدعم خاصة في الجامعات والمؤسسات الاكاديمية. فقد قررت الجمعية الأميركية للأنثروبولوجيا مقاطعة المؤسسـات الأكاديمية في إسـرائيل، ورفعت الجمعيـة قرارهـا إلى الهيئة العامة للأعضـاء لإقرار المقاطعة. تعتبر هـذه الجمعية من أهم الجمعيات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأميركية، فهي تضم أثني عشـر ألف عضو من كل العالم، منهم ثلاثين باحثا من إسرائيل، الذين حاولوا منع اتخاذ القرار المذكور دون جدوى. كما وقّع عشرات الأكاديميين الإيطاليين على وثيقة تؤيّد مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وتشـهد الجامعات الأوروبية والأميركية حركة نشطة لدفع المقاطعة الأكاديمية وتوسيعها على مسـتوى اتحادات الطلبة والمحاضرين . فقد انضم الاتحاد الوطني لطلبة بريطانيا إلى حملة مقاطعة إسـرائيل والذي يضـم نحو٧ ملايين عضو. وأقر المجلـس التنفيذي للاتحاد بأغلبية الأعضاء قرار الانضمام لحملة المقاطعة. كما منع الصندوق القومي الإسرائيلي من المشاركة في معرض دولي سنوي للمنظمات غير الحكومية في فنلندا. [٢٧]

وترى إسرائيل في حملات المقاطعة تهديداً إستراتيجياً [٢٨]لمصالحها وأنها تهدف لمحوها عن الخارطة وتهدد شـرعيتها، فيما حذر رؤسـاء الجامعات الإسرائيلية من تنامي حملة المقاطعة

الأكاديميــة واعتبروها كارثة علمية واقتصادية. وقال الرئيس الإســرائيلي ريفلين إن المقاطعة الأكاديمية تهديد استراتيجي لإسرائيل. وقال نتنياهو لمؤتمر مضاد لحركة المقاطعة: لا مستقبل يهودياً من دون الدولة اليهودية. ولمواجهة حملة المقاطعة تبنت إســرائيل سياسة نزع الشرعية عن حملة المقاطعة من باب ربطها باللاسامية، وبدعم الإرهاب، وبأنها تهدف إلى نزع الشرعية عن إســرائيل، وليس الاعتراض على الاحتلال، كما يوضح ذلك فصل العلاقات الخارجية في التقرير.

وفي مقابل العامل الذاتي الفلســطيني والعامل المساند الدولي، لا بد من الإشارة إلى عدة شــروط موضوعية محيطة قد تسهل لإســرائيل عملية «الحل الأحادي» وتحللها من الضوابط التي يمكن أن تكبحها، وعلى رأسها بالطبع التحولات الإقليمية وانشغال العالم العربي بجروحه الداخلية الذي يوضحه الفصل العسكري والأمني في هذا التقرير.

فقد شــهد عام ٢٠١٥ تواصل التحول الذي طرأ مع اندلاع ثورات العالم العربي، والمتمثل في انهيار الدولة العربية القطرية وتفكك الجيوش التقليدية في عدة دول والتي كانت تشكل في مرحلة ما تهديدا لإســرائيل كالجيش العراقي والجيش الســوري، وهو ما أفضى إلى تحسن مكانة إســرائيل في ميزان القوى الاســتراتيجي، إضافة إلى ذلك لم تعد إسرائيل اليوم عدوة مشــتركة للدول العربية، وترى أن مصالحها تتقاطع بشــكل مكشوف مع دول في المنطقة في المناورات والمحاور بســبب التســوية مع طهران بشــأن البرنامج النووي كما يوضح الفصل الأمني العسكري في هذا التقرير، وبسبب الانقسام الفلسطيني والوهن العام لمنظمة التحرير كما يوضح فصل العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية في التقرير أيضا.

وبغياب الحاضنة العربية للفلســطينيين وتفكك الجبهة المعادية لإســرائيل، التي اســتمرت ٦٠ ســنة، وغياب قــوة ردع دولية حقيقية، وفي ظل انشــغال الولايات المتحــدة في معركتها الانتخابية الداخلية وتســابق مرشحيها في إبداء الدعم لإســرائيل، تجد إسرائيل نفسها في وضع اســتراتيجي مثالي على الأقل مرحليا لتمرير مخططاتها التي يقف الفلســطيني وحيداً في وجهها.

الهوامش:

١ «اليمن الجديد» أحد التســميات الدارجة في إســرائيل للتمييز بين تيار اليمين التنقيحي التقليدي، ويتألف هذا اليمين الجديد من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات شبه فاشية مثل «إم ترتسو» (إذا أردتم) و«عاد كان» (حتى هنا) وغيرهما. انظر/ي انطوان شــلحت «الفصل السياسي –الحزبي»، في هذا التقرير. لا بد من الإشارة إلى ان تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٠ المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٩ تفحص صعود تيار اليمين الجديد وتقاطعه مع الفكر النيوليبرالي واستشرف مزيدا من ترسخ هيمنته على إسرائيل.

٢ انظر/ي فادي نحاس فصل المشهد الامني–العسكري في هذا التقرير.

٣ انظر/ي كوبي بن سمحون «متى وكيف تحول الجيش الإسرائيلي الى جيش متدين،» ملحق هآرتس، ٢٠١٤/١١/٢، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/magazine/.premium-1 .2472342

٤ للاســتزادة عن التغيرات في بنية الجيش انظر/ي ياغيل ليفي «الضابط الأعلى»:تديين الجيش في إســرائيل، مكتبة ســافير، ٢٠١٥.

(بالعبرية) وأيضا أنطوان شلحت وبلال ضاهر، ٢٠١٦ «ياغيل ليفي في مقابلة خاصة عن تديين الجيش ومواضيع أخرى،» مجلة قضايا إسرائيلية، عدد٦١، اذار (قريباً).

أيضا نظر/ي عاموس هرئيل، ١٣٪ من ضباط المجموعات مستوطنين،» هآرتس،٢٠١٠/٩/٢٩. على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1223129 (اخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٥)

٥. دوري غولد، المعركة على القدس: التحدي السياسي لإسرائيل، تل أبيب: منشورات يديعوت، ٢٠٠٨ (بالعبرية).

٦ رون ديرمر (١٩٧١–) كاتب وصحافي عمل في جريدة الجيرزاليم بوست، سبق وكتب خطابات ناتان شيرانسكي ولاحقا خطابات نتنياهو، عمل مستشارا لنتنياهو حين كان وزيرا للمالية في حكومة شارون ٢٠٠٣ ثم عينه نتنياهو مندوب اقتصادي في واشنطن، شغل منصب مستشار لنتنياهو في انتخابات ٢٠٠٩ السابق. للمزيد حول مواقفة انظر/ي زاكي شالوم «سفير إسرائيل في الولايات المتحدة عن علاقة الدولتين» مباط عال، عدد ٥٥٠ ب ١٨/ أيار/٢٠١٤ .

٧ انظر/ي مهند مصطفى «مشهد العلاقات الخارجية» في هذا التقرير.

٨ للاستزادة حول القوانين والتشريعات العنصرية انظر/ي الملحق في التقرير وأيضا زور/ي الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، زاوية الراصد القانوني على الرابط التالي:http://goo.gl/iL3uU8

٩ انظر/ي همت زعبي، فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» في هذا التقرير.

١٠ انظر/ي دوف حنين، «مقترح نتنياهو لطرد أعضاء الكنيست العرب جزء من هجوم على الديمقراطية،» هجادا هسمالية ، ٢٠١٦/٢/٨، على الرابط التالي: http://goo.gl/DFxGCw (اخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥)

١١ وزارة القضاء، مجلد ٧١٤٧ من ٢٠١٥/١١/١٧

١٢ انظر/ي المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، ««قانون الإقصاء» هدفه ردع أعضاء الكنيست العرب،!» تقرير خاص، ٢٠١٦/٣/٣، متوفر على الرابط التالي: http://goo.gl/QRYgue (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥)

١٣ موران ازولاي، « قانون ريجف الجديد: لا تمويل بدون ولاء» موقع Ynet ، ٢٠١٦/١/٢٦، على الرابط التالي:http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4757888,00.html (شوهد ٢٠١٦/٢/٥)

١٤ انظر/ي موران ازولاي، المستشار القانوني وافق على قانون الولاء لميري ريجف،» موقع YNET، ٢٠١٦/٢/٢٤، على الرابط التالي: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4770342,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥)

١٥ جيفري هيلر، «استطلاع: نصف الإسرائيليين تقريبا يريدون طرد العرب،» رويترز، ٢٠١٦/٣/٨. متوفر على الرابط التالي: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0WA1T2 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٩)

١٦ ام ترتسو، تقرير المدسوسون، ٢٠١٥، متوفر على الرابط التالي: https://goo.gl/uZIMaS (اخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٦)

١٧ المقصود صندوق إسرائيل الجديد» وهو صندوق منح لدعم المشاريع المجتمعية « التي تدافع عن قيم الديمقراطية والمساواة والعدل لكل سكان إسرائيل» وذلك كما جاء على الصفحة الرئيسية للصندوق . للمزيد زور/ي الصفحة الرسمية للصندوق على الرابط التالي: http://www.nif.org.il/about

١٨ هآرتس، «ام ترتسو» أطلقت حملة ضد الفنانين والمثقفين»، هآرتس ، ٢٠١٦/١/٢٧، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/gallery/1.2832968 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥)

١٩ الموقع الالكتروني لMako «نشيط اليسار المتطرف الذي يهدد حياة الفلسطينيون» ٢٠١٦/١/٦. على الرابط التالي: http://www.mako.co.il/news-israel/local-q1_2016/Article-4d059f14b881251004.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٥) للمزيد عن الاستعانة بنشطاء اليمين وعن تجند الصحافة لخدمة اجندات اليمين، انظر/ي عميرة هاس، «المدسوسون في التقرير،» هآرتس، ٢٠١٦/١/٩: على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/shabahit/1.2818232 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥)

٢٠ للاطلاع على اقتراح نص القانون يرجى زيارة موقع الكنيست على الرابط التالي:https://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/20/rtf.1729 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٠٢/٠١)

٢١ يونتان ليس، «الوزراء صوّتوا مع قانون يحدد من عمل الجمعيات الممولة بالأساس من دول أجنبية،» هآرتس، ٢٠١٥/١٢/٢٧ على الرابط التالي http://www.haaretz.co.il/news/politi/ 1.2807596 (شوهد ٢٠١٦/٢/١)

٢٢ انظر/ي دان كسبي «الإعلام يميني» هآرتس، ٢٠١٥/١١/٢: على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/blogs/1/2766146/dancaspi (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥).

٢٣ انظر/ي مثلا «عرس الكراهية: يحتفلون ويطعنون صورة الطفل دوابشة»، موقع YNET ٢٠١٥/١٢/٢٤ متوفر على الرابط التالي http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4743575,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥)

٢٤ حركة السلام الآن، ملخص الاستيطان ل٢٠١٥، ٢٠١٦/٢/١٤. متوفر على الرابط التالي: http://peacenow.org.il/2015Report (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥)

٢٥ المشهد الإسرائيلي، «حكومة إسرائيل تتبنى وتطبق، بصمت ودون قراررسمي، تقرير «لجنة ليفي» لشرعنة البؤرالاستيطانية «غيرالقانونية»: الضفة الغربيةليست أراضي محتلة!» المشهد الإسرائيلي ٢٠١٦/٣/٨. ص.٥ .المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية . وعلى الرابط التالي: http://goo.gl/BBZpSD (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٩)

٢٦ انظر/ي المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، ««! تقارير خاصة ،٢٠١٦/٢/٩، على الرابط التالي: http://goo.gl/erivMA (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٣/٥)

٢٧ انظر/ي فنلندا تقاطع الكيرن كييمت «موقع nrg 195.2015، على الرابط التالي: http://goo.gl/z4WfSm (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٦/٣)

٢٨ للاستزادة راجع/ي مهند مصطفى «مشهد العلاقات الخارجية» في هذا التقرير.